

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵏⵜ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵏⵜ
ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵏⵜ



المملكة المغربية
وزارة الأسرة والتضامن
والمساواة والتنمية الاجتماعية

KINGDOM OF MOROCCO-MINISTRY OF FAMILY, SOLIDARITY, EQUALITY, AND SOCIAL DEVELOPMENT

كلمة المملكة المغربية

خلال الدورة الـ62 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة

السيدة بسيمة الحقاوي

وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

ورئيسة الوفد المغربي

حول

التحديات والفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين

وتمكين النساء والفتيات القرويات

نيويورك، 12 مارس 2018



بسم الله الرحمن الرحيم.. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدة رئيسة اللجنة

السيدات والسادة رؤساء الوفود الرسمية وممثلي الدول من قطاعات حكومية ومجتمع مدني

حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن أعبر عن اعتزاز وفد المملكة المغربية بالمشاركة في فعاليات هذه الدورة الـ62، التي نثمن اختيار لجنة وضع المرأة لموضوع "التحديات والفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات القرويات". وهي مناسبة سنوية لاستعراض جهود تحقيق التنمية المستدامة ومواصلة ترصيد الإنجازات، واستشراف القادم من الأعمال. فقد تمكنت المملكة المغربية، خلال العشريتين الأخيرتين، من توطيد دعائم تنمية بشرية زريدها عادلة ومستدامة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وبين الجنسين من جهة، وإرساء القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة ثانية، عبر إطلاق أورش و سياسات وبرامج عمومية، أثمرت إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وحقوقية مقدرة حيث:

- جاء دستور 2011 كلبنة جديدة وقوية لتعزيز التمكين للنساء المغربيات، حيث نص على مساواة الحقوق والواجبات، وحظر جميع أشكال التمييز، وأقر مبدأ المناصفة.
- واعتمدت المملكة، منذ دجنبر 2017، الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي تجسد الإرادة الوطنية الجماعية في توفير آليات مستدامة لترسيخ أسس دولة القانون وتعزيز مسلسل الإصلاح الشامل.
- وتعتبر الجهوية المتقدمة ورشا وطنيا تنخرط فيه مختلف القوى الحية، بكفاءتها ومؤهلاتها البشرية والجغرافية وثرواتها المتنوعة والمتعددة، للسير الحثيث المتدرج نحو اللامركزية واللامركز، في إطار سياسة ترايبية تحقق الحكامة المحلية الجيدة، وتستهدف النجاعة والقرب، وذلك تحقيقا لعدالة مجالية تقلص الفجوة بين الجهات، وبين المدينة والقرية، وبين النساء والرجال.
- ويتوفر المغرب اليوم على سياسية عمومية مندمجة للمساواة، انطلقت منذ سنة 2012 مع الخطة الحكومية للمساواة "إكرام1" 2012-2017، ثم الخطة الثانية "إكرام2" 2017-



2021، وهو مشروع تلتقي فيه كل الجهود الحكومية في التعليم والصحة والتشغيل والتمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وبهذا المنظور جاء قانون محاربة العنف ضد النساء لتحقيق الوقاية والحماية والتكفل بالمرأة ضحية العنف، إنصافا لها وردعا للجنة، في أفق تطوير هذه الظاهرة المشينة والمدانة.

■ كما تم اعتماد قانون ينظم العلاقة الشغلية في سابقة قانونية لترسانة المغربية، بوضع شروط للشغل والتشغيل متعلقة بالعاملين المنزليين، والذي تشكل النساء العاملات فيه النسبة الأكبر، ومعظمهن قادمات من القرى والبوادي، حيث يقر هذا القانون تحديد ساعات العمل والعطل، وحد أدنى للأجر، وظروف عمل تحفظ لهن كرامتهن.

■ وجاء القانون التنظيمي لقانون المالية، سنة 2015، كآلية تعطي مضمونا لمقاربة النوع الاجتماعي المعتمدة في المغرب منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاما. ولقد أصبحت الميزانية، منذ السنة المالية 2018، قائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي، حيث تخصص ميزانية لاحتياجات النساء، وللبرامج الخاصة بهن، على غرار البرامج الأخرى.

حضرات السيدات والسادة

إلى جانب هذا الجهد التشريعي ومأسسة المساواة والتمكين للنساء من خلال سياسات عمومية مندمجة، يواصل المغرب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، إرساء رؤيته لتنمية مستدامة وشاملة، عبر إصلاحات وأوراش تنموية كبرى، كإصلاح صندوق المقاصة، وإطلاق المخطط الأخضر، والمخطط الأزرق، وورش الطاقة الشمسية "نور"، الذي يشكل جيلا جديدا من المشاريع التنموية التي تسعى من خلالها المملكة إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤمن العيش الكريم للمواطنين والمواطنات، إلى جانب مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي انطلقت سنة 2005، وفق مقاربة تقوم على الاستهداف وإعطاء الأولوية للفئات والمناطق الأكثر هشاشة، ودعم خدمات القرب من أجل مزيد من العدالة الاجتماعية.



وإذ يشكل ولوج المرأة للمجال الاقتصادي، كأهم المداخل ذات الأولوية للتمكين لها اجتماعيا واقتصاديا، فإن المرأة المغربية القروية تضطلع بدور حيوي في النشاط الفلاحي، فهي تساهم بنسبة 93 بالمائة من الأنشطة الزراعية وشبه الزراعية وتربية الماشية وجميع قطاعات الإنتاج، وتمثل 40 بالمائة من اليد العاملة الدائمة في القطاع الفلاحي. فيما أكثر من 5 بالمائة من الاستغلاليات الفلاحية تسيرها نساء.

ولقد تم اتخاذ العديد من التدابير لتعزيز التمكين السوسيو اقتصادي للنساء بالعالم القروي، شملت:

- تطوير أدوات وآليات تنفيذية لإذكاء روح المقاومة والاستثمار، وتعزيز قدرات النساء
- تشجيع التنظيم المهني الفلاحي، خاصة في إطار تعاونيات
- تحسين جودة المنتوجات وتعزيز التنافسية
- ترويج واثمين ودعم تسويق منتوجات التعاونيات الفلاحية

وفي هذا السياق، يدعم المغرب الاقتصاد الاجتماعي المهيكّل، الذي تحتضنه الجمعيات والتعاونيات، حيث أبانت التجربة على أن التعاونية هي الأسلوب الأكثر ملاءمة لخلق أنشطة مدرة للدخل، وإحدى الآليات المعول عليها للإسهام في محاربة الفقر والإقصاء، خصوصا لدى النساء.

ويتزايد عدد التعاونيات النسائية في المغرب بإيقاع سريع، فبعد أن كان عددها سنة 2006 لا يتجاوز 79 تعاونية، ارتفع إلى 2280 تعاونية نهاية 2015. وتشمل أنشطتها مجالات متعددة، فإلى جانب التخصصات التقليدية، أصبحت اليوم تقتحم مجالات جديدة، وتتجه إلى ميادين واعدة ذات ميزة تنافسية في السوق، كالأعشاب الطبية، وزيت الأركان، والصبّار، وإنتاج وتسويق العسل، ومختلف سلاسل الإنتاج.. الخ.



حضرات السيدات والسادة

إن مشاركة المغرب في هذا المنتدى الدولي ينبع من دعمه الدائم لقضية المرأة داخل الوطن وفي مختلف الفضاءات الدولية، تشجيعا للتفكير الجماعي وتبادل التجارب بين الدول التي نتقاسم معها نفس الانشغالات:

- انشغال إرساء قواعد احترام حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حقوق المرأة
- انشغال تقليص الفوارق والتمكين من الثروات والولوج العادل إلى الملكية
- انشغال التنمية التي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الاستقرار والسلم، حتى تتمكن النساء، كما الرجال، من العمل بقيم الإنصاف والمساواة، والحق المشترك في العيش في أمن وأمان على هاته الكرة الأرضية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته